

## النظام يرد الصفحة والثورة تضيّع فرصة

عكست نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في مصر الأسبوع الماضي مختلف المتغيرات التي تعرض لها الناخب المصري خلال الخمسة عشر شهر الماضية، وأوضحت نتائج الانتخابات المعلنة أن ثورة 25 يناير أصبحت في خطر حقيقي باحتمال عودة أحد رموز النظام السابق للحكم في انتخابات نزيهة ولكنها ليست حرة، لأن آراء الكثير من الناخبين شكلت عبر نفس الوسائل السياسية والإعلامية المستخدمة في عهد مبارك، لكن أكثر ما أوضحته هو تراجع شعبية الإخوان في الشارع بشكل كبير بالإضافة لقدرة الحزب الوطني المنحل على حشد الناخبين كما فعل لعقود سابقة، وأوضحت كذلك تشتت فريق الثورة بشكل يجعله يحتاج إلى ثورة ضد نفسه.

وأدت النتائج لوجود جولة إعادة فاصلة بين محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين وأحمد شفيق، رئيس وزراء مصر السابق أثناء الثورة، وهو ما يضع المصريون في استفتاء وخيار صعب وحقيقي بين مخالب مخاوف "العودة لنظام مبارك" أو "حكم الإخوان والدولة الدينية"، وهو خيار مر لقطاع واسع من المصريين خاصة هؤلاء المنتمين لمعسكر الثورة والدول المدنية.

ومن خلال زيارتي لما يقرب من 27 لجنة انتخابية في القاهرة والجيزة يمكن بسهولة اكتشاف كيف تراجعت شعبية جماعة الإخوان المسلمين لدى الناخب المصري، بسبب أداء البرلمان غير المرضي ورغبة الإخوان في السيطرة على كافة المؤسسات السياسية في مصر، مثل البرلمان والحكومة والجمعية التأسيسية للدستور، بالإضافة لتغييرهم وعودهم لأكثر من مرة وخاصة فيما يتعلق بالدفع بمرشح لرئاسة الجمهورية وقبله عدم المنافسة على كل مقاعد البرلمان وهو ما لم يحدث، وحصل حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي للإخوان، على نحو 10 مليون صوت في الانتخابات البرلمانية قبل 6 أشهر، ولكنه حصل بالكاد على 5 مليون صوت في الانتخابات الرئاسية، وهو ما يعني أنه فقد نصف تأييده في الشارع، مع الوضع في الاعتبار القدرة الرهيبة للإخوان على حشد الناخبين.

اللافت أن ما أكدته الانتخابات الرئاسية هو أن الإخوان لم يعودوا القوة السياسية الوحيدة المنظمة بعد الثورة، فالحزب الوطني، الذي تم حله في مارس 2011، عاد من جديد للظهور وظهرت قدرته على حشد أنصاره والمحيطين من أداء البرلمان للتصويت للفريق أحمد شفيق، ما أحدث نقوفا غير متوقعا لشفيق جعله ينافس في جولة إعادة، وظهر آلاف من كوادر وقيادات الحزب الوطني في شوارع القاهرة ومحافظات الصعيد والدلتا لتشجيع الناخبين للتصويت لشفيق.

ووفق النتائج النهائية، يأتي المرشح المستقل حمدين صباحي في المرتبة الثالثة بنحو 20% من إجمالي الأصوات، وهو الرصيد الذي يجعلنا نرفع له القبعة، فصباحي الذي تمكن من حصد نحو 4 مليون صوت، غير مدعوم بجماعة عمرها 83 عاما مثل الإخوان، أو حزب حاكم لثلاثين عاما مثل الحزب الوطني.

وتمكن صباحي من جمع تلك الأصوات اعتمادا على رصيده الشخصي والتاريخي وشعبيته لدى الناخب المصري بأضعف الإمكانيات المادية مقارنة بغيره خاصة أبو الفتوح وموسى الذين أنفقوا مبالغ ضخمة لكنها حلا في مؤخرة الخمس الكبار، وفي بداية السباق الرئاسي بدا أن عمرو موسى، الدبلوماسي الأشهر في مصر، قادر على استغلال شعبيته للوصول للرئاسة، لكنه فشل في استغلال رصيده الشعبي الجارف في مصر من أجل الوصول لقصر الرئاسة، حيث لم يقنع أنصار نظام مبارك بالتصويت له بسبب وجود شفيق ولا أنصار الدولة المدنية بسبب وجود حمدين.

أوضحت النتائج أن حمدين صباحي كان أكثر المرشحين استفادة من تفتيت الأصوات بين المرشحين بعد أن تمكن من حصد عدد كبير من أصوات ناخبي الدولة المدنية من المسلمين وكذلك أصوات الأقباط مع موسى وشفيق، ونجح صباحي أيضا في تفتيت أصوات أنصار الثورة مع أبو الفتوح، هذا بالإضافة لأنصاره الطبيعيين من اليسار المصري جعلوه يصعد لمركز الثالث، لكن تفتيت الأصوات من البداية بينه وبين أبو الفتوح أفاد مرسي وشفيق وجعل معسكر الثورة في مصر يخسرون الظهور في جولة الإعادة.

تثبت النتائج أن معسكر الثورة في مصر يدفع ثمن تفرقه وعدم اتفائه وهو ما دفع ثمنه بنزوله بثلاث مرشحين في الانتخابات الرئاسية وهو ما فتت نحو 9 مليون صوت بين حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح الذي حل رابعا، وهي المرة الثانية في ستة أشهر التي تفشل الثورة فيها في الحصول على تأييد الشارع المصري بعد الانتخابات البرلمانية التي حصلت فيها قائمة "الثورة مستمرة" على سبع مقاعد فقط بالإضافة إلى نحو 5 مقاعد أخرى لأحزاب ثورية. وأدى فشل كل محاولات توحيد صباحي وأبو الفتوح في فريق واحد إلى عدم نجاحهما معا.

وبعد خمسة عشر شهرا من الثورة، لم ينشأ معسكر الثورة حزبا سياسيا له، ما جعله غير قادر على الاستفادة من التأييد الشعبي في الشارع، وجعله يستمر في الشارع لا البرلمان، وهو ما جعل الثورة بلا أنصار منظمين في الشارع ودون توجيه حقيقي إلا من Facebook and Twitter".

ولا يمكن إلقاء اللوم على الناخب المصري بسبب تشتته بين خيارات الثورة بل يجب لوم النخبة في مصر لأنها كانت مشتتة وغير منظمة أصلا من البداية.

كان واضحا جدا لي أثناء لقاءاتي بالناخبين في عدة لجان أن الثورة لم تصل للكثيرين منهم وأن من حاول استمالتهم واللعب على مشاعرهم وتشكيل وعيهم كانوا الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في المقام الأول ثم الحزب الوطني المنحل، وهي الحقيقة التي يجب أن يتداركها شباب الثورة لو اهتموا حقا بالمنافسة سياسيا مرة أخرى، الثوار في مصر يحتاجون لثورة تتعلق بمخاطبة الشارع والتفاعل معه بعيدا عن التفاعل عبر المظاهرات.

غير صحيح أن الناخب المصري لم يدعم الثورة فنتائج الانتخابات تعني رفض المصريين للثورة لأن ما يزيد عن 65% من الناخبين صوتوا لمرشحين محسوبين على الثورة من ضمنهم محمد مرسي مرشح الإخوان.

أثبتت المدن الساحلية المصرية كالإسكندرية وبورسعيد والسويس انتمائها الكبير للثورة المصرية بتصويتها الضخم للمرشحين المحسوبين على الثورة، حيث أعطت المدن الثلاث على التوالي دفعة تصويتية كبيرة لحمدين صباحي وأبو الفتوح، وكانت السويس مسرحا لأول شهيد في ثورة 25 يناير كما قدمت الإسكندرية الشهيد خالد سعيد الذي فجر مقتل الغضب الذي أدى للثورة في مصر.

كما أظهرت النتائج أن حصون الحزب الوطني في صعيد مصر بقت كما هي وأن الناخب في الصعيد لا يزال ملتزم بالقبلية السياسية.

أثبتت الانتخابات الرئاسية أنها كانت نزبهة حيث لم يحدث عمليات تزوير أو تصويت جماعي أو أي مخالفات انتخابية مؤثرة مثل منع الناخبين من التصويت أو ممارسة عنف ضدهم، لكنها بدت لي غير حرة بشكل كبير بسبب غياب الوعي السياسي لدى قطاعات كبيرة من الناخبين حيث ذهب مئات الآلاف من المواطنين لصناديق الاقتراع دون تحديد المرشح الذي سيحصل على أصواتهم، وهو ما استغلته جماعة الإخوان وكوادر الحزب الوطني المنحل لتوجيه هؤلاء الناخبين الحائرين، أو حتى توجيهين بطريقة معينة وغير صادقة ضد مرشح معين أو توجيهين بطريقة غير صحيحة مرشح معين، وهو ما يظهر التأثير الكبير الذي تلعبه بعض القنوات المناهزة للنظام السابق على تصويت الناخبين.

وبدت مفاضلات الكثير من الناخبين أمام لجان الانتخاب متناقضة ومضحكة بشكل كبير مثل الاختيار بين "شفيق-ومرسي" أو اختيار شفيق لأنه سيسترد حقوق الشهداء أو حتى اختيار مرشح بسبب وسامته ومظهره.

أظهرت الانتخابات أن الناخب المصري لا يختار وفقا للبرامج الانتخابية على الإطلاق وأنها تحتل مرتبة متأخرة في صنع قراره، فبرنامجي موسى وأبو الفتوح يعدا من أقوى البرامج الانتخابية المقدمة من المرشحين وأكثرهم سهولة في التطبيق لكنهما احتلا المركزين الرابع والخامس في الترتيب النهائي.

وضعت النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية مصداقية استطلاعات الرأي الحكومية على المحك، فالاستطلاعات ظلت لأسابيع تضع عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح في المقدمة لكن نتيجة الانتخابات أثبتت أنهما احتلا المركزين الأخيرين، وهو ما يضع تلك الاستطلاعات أمام سؤال يتعلق بحياديتها وأسسها العلمية خاصة أن شيء مؤثر لم يحدث يغير من آراء الناخبين.

شكل حصول عبد المنعم أبو الفتوح على المركز الرابع وعدم تعديه نسبة 18% من الأصوات مفاجأة ضخمة وصدمة كبيرة لمناصريه ولكنها أكدت أن مخاوف الكثيرون من اتساع وتباين تحالفات أبو الفتوح أفقدته أنصاره، حيث ظهر جليا أن أبو الفتوح لم يحصل على دعم كافي من الليبراليين والمسيحيين الملتفين حوله، كذلك من السلفيين إلا في محافظة الإسكندرية التي دعمه فيها الدعوة السلفية، كذلك فشل أبو الفتوح في الحصول على أصوات أعضاء جماعة الإخوان بعيدا عن تأييد محمد مرسي، وأوضح ناخبون كثيرون قابلتهم أن أبو الفتوح بدا غامضا وغير محدد الاتجاه بشكل كبير لذا لم يصوتوا له.

لعب تصويت المسيحيين دورا مؤثرا في تقدم مرشحي الدولة المدنية كشفيق وحمددين وموسى وهم الثلاثة الذي اجتذبوا تصويت المسيحيين وهو ما ظهر من مؤشرات التصويت في المحافظات والأحياء ذات الأغلبية المسيحية في صعيد مصر والقاهرة والتي ذهبت للمرشحين الثلاثة.

خلال تتقلي بين 27 لجنة انتخابية كانت الملاحظة الأكثر حضورا هو وجود طوابير طويلة للغاية للسيدات أكثر طولا من طوابير الرجال، وهو الأمر الذي يعكس اهتمام المرأة المصرية بالمشاركة السياسية بعد عقود من التهميش وذلك رغم كل ما تعانيه المرأة المصرية حاليا من قمع في الشارع أو محاولات للتحجيم في البرلمان.

رسمت المخاوف أكثر من الأحلام والآمال اختيار ملايين المصريين، فالخائفين من الدولة الدينية اتجهوا لصباحي وموسى وشفيق و الخائفين من غياب الأمن والاستقرار اتجهوا لشفيق وموسى، والخائفين من الاستقطاب السياسي والديني ذهبوا لأبو الفتوح كرمز للوحدة الوطنية، الاستثناء الوحيد كان في حصول مرسي على أصوات الحالمين بتطبيق الشريعة الإسلامية.

جولة الإعادة بين مرسي وشفيق تعني حدوث استقطاب سياسي وديني حاد بين أنصار الدولة الدينية والمدنية، وبين التيارات الإسلامية التي أعلنت دعم مرسي مقابل المسيحيين الأقرب لدعم شفيق، لكن الأخطر من كل ذلك أنها ستكون بمثابة استفتاء على ثورة 25 يناير بين مرشح ترددت جماعته كثيرا قبل المشاركة فيها في يناير 2011 ثم حقق مكاسب سياسية منها وآخر حاول القضاء عليها، المجمل فأن بعد 15 شهر من الثورة، على الشعب المصري الاختيار بين نظام مبارك المعدل أو حكم الجماعات الإسلامية، بين الدولة العسكرية والدولة الدينية، وهو ما لم يتمناه المواطن المصري الذي خرج إلى ميدان التحرير في يناير 2011.